

ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية

أ.م. د. فاضل موسى حسن المالكي

إسراء نظام الدين حسين الطائي

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

المستخلص

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية شرعية حظيت بالاهتمام قبل الباحثين والكتاب ومن جوانب مختلفة. فقط عرفت بأنها أجهزة مالية تعمل على جذب الموارد المتنوعة من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً منتجاً. وهي أيضاً مؤسسات مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات اقتصادية هادفة. هناك أسباب أدت إلى ظهور المصارف الإسلامية في البلدان العربية منها السبب الديني كتحريم الربا والسبب الاقتصادي الابتعاد عن الفائدة..... الخ.

ويعد الاستقرار المالي مؤشر مهم في آلية عمل المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية فهو تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافياً ويعرف أيضاً بأنه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام بدون الحاجة إلى المساعدة الخارجية. وله مؤشرات منها الموجودات والمطلوبات والانتماء والودائع ورؤوس الأموال والاحتياجات وأسعار الفائدة والاستثمارات..... وغيرها من المؤشرات. ويقوم على مقومات منها الرقابة والإشراف والاستقرار الاقتصادي والرقابة الاحترازية والتشريعات المالية والإفصاح المالي والتعاون بين أجهزة الرقابة المصرفية. وهناك مجموعة من الآليات والضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي منها أن المصرف يطرح الكثير من الحلول للخروج من أي أزمة وحتى التوصل للاستقرار المالي وأيضاً يتطلب بناء نظام يستند إلى ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية بعيداً عن الربا، ومنع التكتلات التي تؤدي إلى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار من خلال تنظيم معايير الوساطة وغيرها من الضوابط الأخرى

Conclusion

Islamic banks are seen as legitimate financial institutions received attention by researchers and writers are just different aspects defined. as financial devices to attract the diverse resources of the members of the community and the main employers employ them productive. They are also banking financial institutions collect financial resources and employ them in meaningful economic areas. There are reasons led to the emergence of Islamic banks in Arab countries, including religious reason, such as the prohibition of usury and economic reason to move away from interest etc.

The financial stability is an important indicator in the work of banks mechanism in general, including the Islamic banks is to avoid the occurrence of financial crises as well as the efficiency of financial and economic resources and geographical distribution, also known as a situation where the institutions enjoying the financial sector a great deal of confidence in their ability to continue to perform tasks without the need to external assistance. olh indicators such as assets and liabilities, credit and

deposits, private capital and reserves, interest rates and investment and other Almahrat . oicom the ingredients of which control and supervision, stability and economic control prudential and financial regulations and financial disclosure and cooperation between banking supervision devices. A set of mechanisms and controls that maintain financial stability, including that the bank raises a lot of solutions to get out of any crisis even reached financial stability and also requires the construction is based on the rules and provisions of Islamic Sharia away from the usury system. Prevent blocs that lead to damage and injustice to the community and learn about the market conditions and the fact that prices by regulating mediation standards and other controls.

المقدمة

تمارس المصارف الإسلامية خصوصية العمل ضمن الشريعة الإسلامية في التحكم من العمل المصرفي على خلاف المصارف التقليدية (Conventional banks) سواء من خلال طرق الحصول على الأموال أو طرق التعامل بها من خلال الصيغ المختلفة ، ويعتبر هذا الموضوع من أهم المواضيع الحديثة والمتطورة في العلوم المالية والمصرفية. فالمصارف الإسلامية لا تتعامل بالفائدة لأنها ربا وقد اثبت حرمة في القرآن والسنة النبوية الشريفة ، ولابد من الرجوع للشريعة لأنها تعتبر المرجع الأول للعمل وفلسفة المصارف الإسلامية . وللمصارف دور مهم في حياة المجتمع وفي الحياة الاقتصادية كاملة لأنها تعمل كوسيط بين الأفراد أو المؤسسات وبين المستثمرين ، حيث تقوم بتجميع الأموال الزائدة عن حاجة الأفراد وتوجيهها نحو المستثمرين الأكفاء للقيام بمشاريع ذي جدوى اقتصادية وبالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج الحقيقي وتحقيق التنمية الاقتصادية . ولقد واجهت المصارف الإسلامية كثير من التحديات والعقبات والمخاطر أثرت على استقرارها المالي (Financial Stability) إذا إن الاستقرار المالي بحد ذاته يرتبط بجملة من العوامل مثل العوامل الداخلية التي يتأثر بها النظام المالي منها المخاطر التي تواجه المؤسسات والمخاطر التي تواجه الأسواق والمخاطر التي تسبب هشاشة للبنية التحتية ، أما العوامل الخارجية فتتمثل بالأزمات الخارجية نتيجة الاضطرابات الاقتصادية.

مشكلة البحث :

تواجه المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية مشكلة التقلبات المالية نتيجة تعرضها لآزمات مختلفة الأمر الذي يجعلها تبحث في طرق مختلفة للمحافظة على استقرار عملها المالي.

اهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من المزايا الايجابية التي تتمتع بها المصارف الإسلامية من حيث قدرتها على تحقيق حالة أفضل من الاستقرار المالي مقارنة بالمصارف الأخرى.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الاستقرار المالي و أهميته ومؤشراته واهم ضوابطه في المصارف الإسلامية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها :ان الاستقرار المالي يعد ركناً أساسياً ومؤشراً مهماً في عمل المصارف الإسلامية ويتأثر بجملة من المؤشرات والمقومات المحددة له.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في دراسة وتحليل المعلومات المتعلقة بموضوع الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية ، ومن ثم اعتماد المنهج الاستنباطي في استخلاص النتائج والتأكد من مضمون فرضية البحث ، ومن ثم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث ، تضمن المبحث الأول دراسة ماهية الاستقرار المالي وأهميته بالنسبة للمصارف ، وكذلك توضيح أهم المؤشرات والمقومات التي يستند إليها. أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة ضوابط الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية ، في حين تضمن المبحث الثالث توضيح طرق قياس الاستقرار المالي وخصوصيتها في المصارف الإسلامية مع الإشارة لإحدى الدول الإسلامية وهي (ماليزيا) كحالة تطبيقية وتم اختيار بنك سي أي أم بي الإسلامي بيرهاد .

المبحث الأول : الاستقرار المالي (ماهيته وأهميته)

أولاً : ماهية الاستقرار المالي :

إن موضوع الاستقرار المالي أصبح مهما خاصة في العقود الأخيرة بالنسبة للمختصين سواء كانوا أشخاصاً أو شركات ، وقد احتل الاستقرار المالي مركز الصدارة لكل الجهات الحكومية والمالية والاقتصادية سواء كانت على المستوى الدولي أو المستوى المحلي ، وازداد الاهتمام به قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، لذلك يجب التطرق لمفهوم الاستقرار المالي وفق آراء مختصين .

إن الاستقرار المالي : "هو تجنب وقوع الأزمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وفق المعاملات المالية (الادخار والقروض والاستثمار) ، وكذلك الجوانب الاقتصادية مثل تراكم الثروة ونمو الناتج المحلي ، بالإضافة للعمليات الإدارية مثل تقييم المخاطر المالية وإدارة السيولة وتوزيعها من خلال العمل على التأكيد بقوة وسلامة مكونات النظام المالي " . إذ إن الاستقرار يحدث في النظام المالي إذا توفرت فيه مجموعة من الأسس منها^(١):

- ١ . توزيع الموارد الاقتصادية على المناطق الجغرافية توزيعاً متكافئاً .
- ٢ . القيام بالعمليات المالية والاقتصادية (الادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتحديد أسعار الأصول وتراكم الثروة ونمو الناتج) .
- ٣ . معرفة المخاطر التي تتعرض لها المعاملات المالية وتحديدها ومحاولة التخلص منها أو تقليلها .
- ٤ . محاولة مواجهة الصدمات والأزمات لزيادة القدرة على أداء الوظائف المالية بانتظام .

يتضح من خلال ذلك بأن حالة الاستقرار المالي تتمثل باستقرار جميع مكونات النظام المالي وكذلك استقرار أسواق المال وكافة الأنشطة المرتبطة بها وتعتبر البنوك المركزية أهم الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي من خلال السياسة المالية والنقدية.

(١) محمد فوزي ، آليات وضوابط تحقيق الاستقرار المالي في معاملات البنوك الإسلامية

ويعبر البعض عن الاستقرار المالي بأنه "العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينضوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبيا على الاقتصاد"^(١). وللاستقرار المالي خصائص مميزة منها تقييم المخاطر المالية وتحديد إدارتها ، أيضا استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الرئيسية رغم تعرضها للصددمات الخارجية أو في حالات تراكم الاختلالات^(٢). ويعرف الاستقرار المالي "بأنه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام من بدون الحاجة إلى المساعدة الخارجية"^(٣).

أما حالات عدم الاستقرار المالي "فهو يعني الانحرافات التي تحدث في عمليات الادخار بسبب عدم الكفاءة في أداء الإدارة المالية لتوظيف النظام المالي او بسبب حالات عدم استقرار النظام في مواجهة الصدمات المحتملة"^(٤).

ثانيا: أهمية الاستقرار المالي:

ان النظام المالي يلعب دور حاسم في الاقتصاد من خلال تمكين عملية الوساطة المالية التي تسهل تدفق الاموال بين المقترضين والمدخرين ، وهذا بدوره يضمن كفاءة تخصيص الموارد المالية من اجل تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي . وان تعزيز والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي هو واحد من النوايا الاولية من البنوك المركزية ، نظرا لطبيعة المساهمة لاقتصاد سليم والنمو الاقتصادي المستدام .والبنوك المركزية تهدف ايضا وبشكل عام للحفاظ على سلامة وصحة المؤسسات المالية ومثانة البنية التحتية المالية ومواجهة الاضطرابات والاختلالات التي تواجه الاقتصاد.

وتكمن اهمية الاستقرار المالي في^(٥):

١. غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي ، ففي ضل تداعيات ازمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من امريكا وامتدت الى غيرها، فمن خلال هذه الازمة تأثر النمو الاقتصادي و اشار صندوق النقد الدولي انه كلما زادت الازمات تقلبا وطالت فترتها كلما اثرت على النمو الاقتصادي حيث يتراجع معدل النمو كلما حدثت الازمات. حيث يبين ان في ازمة الرهن العقاري بدأت معدلات النمو بالانخفاض ففي عام ٢٠٠٧ م انخفض معدل النمو الاقتصادي ٣,٧% بدل ما كان عليه النمو الاقتصادي البالغ ٤,٩% .اما في عام ٢٠٠٩ بدء معدل النمو الاقتصادي بالزيادة بمقدار ٨,٣% .
٢. عدم الاستقرار اثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي وهذا ادى الى حدوث مشاكل اقتصادية وهي حالة الانكماش وهذا يتسبب فيما بعد بمشكلة جديدة وهي ارتفاع معدلات البطالة حيث ارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٨ الى ٦,١% وتعتبر المعدل الاعلى بالنسبة للسنوات السابقة .حيث تم الاستغناء عن العمال في بعض الشركات الى ما يقارب ٦٠٥.٠٠٠ عامل في عام ٢٠٠٨^(٦).

(١) Ahmed M.Belouafi, Islamic Economics Research Centre ,King Abdul Aziz University,Jeddah , Saudi Arabia , ٢٠٠٨ ,

(٢) غازي شيناسي ،الحفاظ على الاستقرار المالي بقضايا اقتصادية ٣٦،صندوق النقد الدولي ،٢٠٠٥، ص ٢٠١

(٣) احمد شفيق الشاذلي ،الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، منشورات صندوق النقد الدولي ٢٠١٤

(٤) مشتاق محمود السبعوي وسلام أنور احمد وآخرون ،الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي ،مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية،

المجلد ٢، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ٦٧

٥ صندوق النقد الدولي/دراسة صادرة (٢٠٠٨/٤/١٣) بواسطة الموقع الالكتروني الآتي

www.imf.org/external/arabic

(٦) مشتاق محمود السبعوي وسلام أنور احمد وآخرون ،الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي ،مصدر سابق ،ص ٧٠

٣. ان كثير من البنوك في العالم تعرضت الى خسائر عديدة من جراء الازمة وخاصة في اسيا و اوربا ادت الى انتشار المخاوف بين البنوك من الاقتراض وتراجعت معدلات الاستثمار بسبب تراجع معدلات تقديم الائتمان ولكي يتم معالجة هذه الظاهرة الامر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الاموال في اسواق الاموال لتقليل حدة الازمة.
٤. تراجع السيولة بسبب الازمة الامر الذي ادى الى اغلاق عدد من البنوك في العالم حوالي (٢٥) بنك لأكثر من ٣٠٠ مليار دولار من قيمة أصولها وذلك نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية التي كانت مضمونة بقروض عقارية منذ ٢٠٠٧.
٥. قامت الشركات الأوربية بإطلاق العديد من التحذيرات للخوف من التأثير بالازمة المالية الامريكية ،حيث توسعت تأثير الازمة الى قطاعات كثيرة منها صناعة السيارات والصناعة الدوائية وصناعة البناء.
٦. تأثير الأسواق الصينية بالازمة الامريكية بشكل واضح وذلك لكون الصين تصدر حوالي ٢١% من صادراتها للولايات المتحدة.
٧. تأثير الاقتصاد الهندي والأسواق الهندية بالازمة المالية والتي ادت الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ،الامر الذي ادى الى انخفاض حاد في الطلب على الصادرات الهندية وقد تأثر قطاع المجوهرات والأحجار الكريمة حيث تم تعطيل الكثير من العمال من وظائفهم الذين يبلغون حوالي أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ عامل ،وأيضاً تم تأثر قطاع تصدير الملابس الجاهزة وقطاعات الجلود والمنسوجات والصناعات اليدوية وكانت مقدار الإضرار في الصادرات الهندية بلغت حوالي ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩.
٨. وشهد الاقتصاد الياباني تراجعاً في النمو الاقتصادي ،الامر الذي ادى الى عدم الاستقرار في اسواق الأسهم ،الامر الذي دفع البنك المركزي الى تخفيض أسعار الفائدة الى الصفر %، وأيضاً تراجعت مبيعات اليابان المصدرة نتيجة لانخفاض الدولار^(١).

ثالثاً : أهم مؤشرات ومقومات الاستقرار المالي :

Indicators and elements financial stability

عند تحليل الاستقرار المالي يجب الأخذ بعين الاعتبار جميع مصادر الخطر ونقاط الضعف في النظام المالي ولذلك يجب إتباع أسلوب منهجي في الكشف عن مختلف مكونات النظام المالي والاقتصاد الحقيقي الذي يتمثل بالقطاع العائلي والشركات والقطاع العام ، وعند التحليل يجب ان تراعى مجموعة من الروابط سواء كانت بين القطاعات نفسها او مع بعضها البعض. غالباً ما تحدث الاختلالات بفعل عوامل عديدة التي يمكن ان نعبر عنها (مواطن الضعف) من كافة المصادر^(٢).

ولتقييم مدى استقرار النظام المالي بأكمله يتعين الاستعانة بمجموعة أكبر من المؤشرات التي ترصد الأوضاع في الأسواق والمؤسسات المهمة، بما في ذلك أسواق النقد المتداول بين المصارف وإعادة الشراء، والسندات، والأسهم، والمشقات. وتتضمن المؤشرات الأخرى ذي الصلة بمقاييس حجم السيولة في الأسواق (مثل الفرق بين سعري الشراء والبيع) ومستويات عدم اليقين والمخاطر في الأسواق ومدى إمكانية استمرار أسعار الأصول أو النماذج القائمة على الأساسيات الاقتصادية لتحديد الأسعار التوازنية او نسبة السعر الى الإرباح^(٣)

(١) مشتاق محمود السبعوي وسلام أنور احمد وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مصدر سابق، ص ٧٢٧٠.

(٢) غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية ٣٦، مصدر سابق، ص ٨٠٧.

(٣) غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية ٣٦، مصدر سابق، ص ٨٠٧.

- وفي ما يلي أهم المؤشرات المصرفية التي تدل على استقرار النظام المالي للمصارف منها^(١):
١. الموجودات: حيث تدل على مدى قدرة المقرض على خدمة الدين . وتحضى الموجودات باهتمام السلطات الرقابية من اجل سلامة ومتانة المصرف ، اما إذا كانت الموجودات رديئة فهي تسبب فشل المصارف لذلك يتم الاعتماد على الموجودات السليمة (الجيدة) لنجاح العمل المصرفي ، وأيضا لما لها دور في إيرادات المصرف من خلال رأس المال والسيولة^(٢).
 ٢. المطلوبات : وهي قدرة المصرف بتمويل ميزانيتها بأقل الكلف الممكنة وتتكون من (رأس المال المدفوع ، الاحتياطيات ، الودائع والقروض) .
 ٣. الائتمان : هو الثقة التي يعطيها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا او معنويا ، وذلك بمنحه مبلغ من المال لغرض استخدامه في عمل معين ، وخلال فترة زمنية محددة مسبقا بشروط مقابل عائد مادي يتم الاتفاق عليه ، ويجب على المصرف اخذ ضمانات تمكنه من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد^(٣).
 ٤. الودائع : وهي المبالغ التي يعهد بها الأفراد او المؤسسات الى المصرف بالمقابل ان يتعهد المصرف برد مبلغ مساو له او نفسه لدى الطلب او حسب الشروط التي يتم الاتفاق عليها^(٤).
 ٥. رؤوس الاموال والاحتياطيات : تمثل أهم عنصر من عناصر متانة وضع المصارف حيث تعتبر رؤوس الاموال والاحتياطيات من أهم المواضيع للسلطات الرقابية والمصارف ، حيث عملت السلطات الرقابية على تقديم مقاييس مختلفة كان أبرزها معيار كفاية رأس المال والاحتياطي^(٥).
 ٦. أسعار الفائدة : وهي النسبة التي يتقاضاها البنك المركزي على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية^(٦).
 ٧. الاستثمارات : الاستثمار هو قيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده باستخدام خبراته او جهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي سواء كان محليا او أجنبيا او مع الدولة في إنشاء مشروع^(٧).
 ٨. كفاية رأس المال والسيولة : هو مدى كفاية رأس المال المحتفظ به قبل المصارف لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف^(٨).
 ٩. الكثافة المصرفية : وتقاس من إجمالي عدد فروع المصارف الأهلية والحكومية التي لا تفي بحاجة الاقتصاد العراقي قياسا بعدد السكان وحجم السيولة المصرفية وحاجة اسواق المال والاستثمار حيث ان الكثافة المصرفية لها علاقة طردية مع تطور القطاع المالي والمصرفي^(٩).
 ١٠. الدين المتعثرة : وهي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد او القروض التي يجد المصرف نفسه مضطرا بجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقرض^(١٠).

(١) عمر محمد فهد شيخ عثمان، إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ .

(٢) إبراهيم كراسنة ، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي مارس

(٣) إبراهيم فاروق عباس أبو العز ، مفهوم الائتمان المصرفي ، بواسطة الموقع الإلكتروني الآتي : www.bayf.com

(٤) عبد الرزاق رحيم الهيبي ، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار أسامة ، الأردن ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥٨

(٥) ماهر الشيخ حسن ، قياس ملاءة البنوك الاسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة

(٦) قيصر عبد الحفيظ اغبارية ، سعر الفائدة المصرفية مفهومها وأثارها ، فلسطين ، ٢٠١٢ .

(٧) حاتم فارس الطعان ، الاستثمار أهدافه وندوافه ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

(٨) التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٣٢ .

(٩) ثريا الخرجي ، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٣٢ ، ٢٠١٠ .

ان كل مؤشر له تأثير سواء كان سلبى او ايجابي على مستوى الاستقرار المالى ، وسوف نتناول المؤشرات التالية:
أ. مؤشر التنمية المالية (Dot) Financial development index :

حيث ان القيمة السوقية هي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويركز مؤشر التنمية المالية على تطوير اسواق المال ،في حين ان نسبة إجمالي الائتمان الى الناتج المحلي الإجمالي يوفر معلومات عن قدرة مؤسسات الائتمان في تنفيذ وتوفير الوظائف ومن المتوقع ان يؤدي الى زيادة في قيم هذه المؤشرات . اما انتشار الفائدة تبين الفرق بين أسعار الفائدة على القروض ومعدلات الاقتراض بحيث إذا كانت "هوامش الفائدة عالية" فهي تدل على توفر قدر كبير من الكفاءة في الوساطة وتخصيص الموارد بينما إذا كان قليلة يدل على تحسين مستويات الكفاءة في النظام المصرفي وهكذا . وان الفائدة تتناسب عكسيا مع المالية والتنمية ويكون لها اثر سلبي على مؤشرات الاستقرار المالى . اما مؤشر (HHI) Herfindal –Hirschmann Index :وهو يمثل درجة من التركيز في القطاع المصرفي ،حيث جرت عدة عمليات ادت الى تطور او زيادة حادة في مؤشر (HHI) وقد بين ان هذا التطور ارتبط مع تحسينات في الكفاءة ويتم تفسير الزيادة على ان لها تأثير ايجابي على مجموع مؤشرات الاستقرار المالى .المعادلة التالية تمثل مؤشر التنمية المالية :

$$Dt = \frac{\sum_{i=1}^n Dit}{n} \dots \dots \dots (1)$$

Financial development index (Dot) = مؤشر التنمية المالية

ب. مؤشر الضعف المالى (Vt) Financial Vulnerability index :

حيث المتغيرات الفرعية المتوفرة تغطي متغيرات الاقتصاد الكلي وكذلك المؤسسات المصرفية وهيكل التمويل ،وهذا المؤشر يعطي مقياسا لمدى نجاح النظام المالى ويمكنه ان يستجيب للصددمات . ويتم تضمين معدل التضخم والعجز في الموازنة المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره إشارة على ثقة المستثمرين في الاقتصاد ويمكن ان يكون له اثر على الأسواق المالية والاستقرار المالى ،إضافة الى ذلك فان العجز في الحساب الجارى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث يشير هذا المؤشر مدى قابلية البلاد لمواجهة وتحمل الصدمات الخارجية . اما المتغيرات المطلقة تعكس هذه التغيرات التعديلات في أسعار الصرف العملات كأجراء تصحيحي في الاقتصاد ولها آثار على الاستقرار الاقتصادي. اما نسبة القروض غير الحكومية الى إجمالي الائتمان يعكس المصرف تمويل الائتمان المقدم الى القطاع الخاص ومجال للنمو في الاستثمارات المنتجة ،اما القروض كنسبة مئوية من الودائع هي مؤشر على ما إذا كانت المؤسسات تواجه صعوبات في أداء كفاءة وظائف الوساطة الخاصة بهم .اما عند التدهور في الودائع فيشير الى انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك وهذا يمكن ان يؤدي الى زيادة التضخم وينعكس بشكل سلبي على الاقتصاد وبالتالي يؤثر على الاستقرار المالى .وان الإبقاء على نسبة الاحتياطات للودائع والقطع النقدية يكون بمثابة مؤشر للإنذار المبكر وذلك باعتبار الاحتياطات حصة الودائع تعكس قدرة القطاع المصرفي على سحب الودائع في حين القطع النقدية تقيس تفضيل السيولة للاقتصاد وبالتالي فان تفضيل السيولة العالية بالإضافة الى الاحتياطات المنخفضة تؤدي الى زيادة الضعف في النظام المالى .المعادلة التالية تمثل مؤشر الضعف المالى :

$$Vt = \frac{\sum_{i=1}^n Vit}{n} \dots \dots \dots (2)$$

(1) جمال أبو عبيد ،إدارة القروض المصرفية غير العاملة ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،الأردن .

Financial Vulnerability index (Vt) = مؤشر الضعف المالي

ج. مؤشر السلامة المالية (St) Financial Soundness index:

فيقيس الملائمة المالية لمؤسسات الائتمان في النظام المالي "القروض المتعثرة الى إجمالي القروض " من خلاله يتم قياس جودة القروض في المصرف. اما مؤشر Z-score هو مقياس لمدى احتمال وجود خطر الإعسار ،ومعدل السيولة هو يقيس مرونة المصارف وقدرتها ومرونتها لمواجهة صدمات التدفق النقدي .والمعادلة التالية توضح مؤشر السلامة المالية :

$$St = \frac{\sum_{i=1}^4 Sit}{4} \dots \dots \dots (3)$$

Financial Soundness index (St) = مؤشر السلامة المالية

د. مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (Wt) World economic climate index:

وهي من المؤشرات التي تؤثر تأثير جوهري وتشمل البيانات مستوى ثقة المستثمرين المحليين والأجانب . المعادلة التالية تمثل مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي (١):

$$Wt = \frac{\sum_{i=1}^3 Wit}{3} \dots \dots \dots (4)$$

World economic climate index (Wt) = مؤشر المناخ الاقتصادي العالمي

وأخيرا يتكون مؤشر الاستقرار المالي الكلي على النحو التالي :

$$AFSI = \frac{4Dt+8Vt+4St+3Wt}{19} \dots \dots \dots (5)$$

ان الهدف من مجموعة مؤشرات الاستقرار المالي هي تزويد المستخدمين عن فكرة تقريبية عن سلامة القطاع المالي ،وقد صدر صندوق النقد الدولي مبادرة من تجميع مؤشرات السلامة المالية وأسفرت هذه المبادرة عن نشر دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية ، ونوقشت بالتفصيل في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والنسخة النهائية نشرت في مارس ٢٠٠٦ (٢).

اما مقومات الاستقرار المالي فيمكن إرجاعها الى مايلي (٣) :

١. الرقابة و الإشراف.
٢. الاستقرار الاقتصادي.
٣. الرقابة الاحترازية.
٤. التشريعات المالية.
٥. الإفصاح المالي.
٦. التعاون بين أجهزة الرقابة المصرفية.

(١)Blaise Gadanez and Kaushik Jayaram ,Measures of Financial Stability –Areview , Monetary and Economic Department ,Bank of intemational Sttlements,ifc Bulletin No٣١,p٣١٦-٣٧٥.

(٢)Adam Gersl and Jaroslav Hermanek,Indicators of Financial System Stability ;Towards an Aggregat Financial Stability Indicator?,Prague Economic Papers,٢٠٠٨,p١٢٨.

(٣) . بوحفص جلاب نغاعة ،الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي ،مجلة المفكر ،العدد ١١،الجزائر ،ص ١٣٦ _ فرح علي توفيق الزبيدي ،المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،٢٠١٥،ص ٤٥.

حيث تمثل الرقابة والإشراف على القطاع المالي والمصرفي أكثر الجوانب المهمة في تقوية أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك لوجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والاستقرار الاقتصادي. ورغم اهتمام الدول بالرقابة الفعالة على المؤسسات المصرفية إلا أنه لا يزال هنالك جوانب عديدة تحتاج الى تقوية . والرقابة الاحترازية(هي مجموعة معايير التي يكون على المؤسسات المصرفية احترامها للوقاية ضد مختلف المخاطر التي تتعرض لها، و كذلك التحكم والسيطرة على مختلف المخاطر المصرفية بهدف ضمان الاستقرار المصرفي و المالي وحماية المودعين في محيط تنافسي). وان الرقابة الاحترازية لا تزال في مراحلها الأولى في اغلب الدول العربية .

ومن أهم الشروط التي تحافظ على الاستقرار المالي هو شرط تقوية التشريعات والممارسات وأدوات الرقابة المصرفية وذلك من خلال تقوية الرقابة المركزة على المخاطر والحد من التركزات الائتمانية .على الحكومة الارتقاء بممارساتها لدى مؤسساتنا المصرفية من خلال التأكد على استقلالية مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح المالي وغير المالي . ويقصد بالإفصاح المالي (هي معلومات صادرة عن شركات تتعلق بالوضع المالي للشركة وممارستها لمساعدة المستثمر في اتخاذ قرارات استثمارية سديدة ويتم ذلك من خلال تقرير سنوي وتقرير فصلي والتي تتضمن إحداث مادية جوهرية)^(١).

المبحث الثاني : ضوابط الاستقرار المالي في معاملات المصارف الإسلامية

Posting financial stability in the Islamic banking transactions

يولي الإسلام أمور المال عناية كبيرة، فركز على موضوع اكتساب المال وإنفاقه فقد وضع المبادئ والقواعد التي تنظم الحياة، ووضح أثار الاموال ودورها في حياة المجتمعات فقد ركز الإسلام وأكد على اهمية المال وورد لفظ المال في القرآن الكريم ست وثمانون مرة، وفي ذلك دليل على ان نظرة الإسلام الى المال نظرة اهتمام وتقدير للآثار التي يحققها، فقال سبحانه وتعالى عن المال في القرآن الكريم " وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْأَلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا قَرِيبًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ " ^(٢).

وقال تعالى "لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا نُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ " ^(٣).

وهناك الكثير من الآيات التي تدل على اهمية المال فتوفر المال عامل مهم من العوامل التي تمكن الإنسان من تشكيل الحياة بصورة جميلة التي يسعى الى تحقيقها البشر ، ولتحقيق ذلك يجب ان تدعم بالأنظمة والأجهزة المالية المناسبة لرعايتها والعمل على أدائها بما يخدم ويحقق أهداف المجتمع .ويجب استخدام المال وفق الطرق السليمة ولا يمكن استخدامها كأداة مفسدة للحياة .لذلك اهتم الإسلام بوضع القواعد والمبادئ كالعادلة والملائمة والاقتصاد التي يستند إليها تنظيم المال العام فيعتبر النظام المالي في الإسلام بمثابة تخطيط دقيق وتنظيم عملي متكامل . لذلك يجب عند التعامل بالمشروعات الاستثمارية الأخذ بالسلامة الاجتماعية من خلال توفير الحلول لجميع مشاكل الأفراد وتوفير الضروريات والحاجات الرئيسة وأيضاً تقديم الحوافز المادية لتقديم أفضل عمل والزيادة الإنتاجية، وكذلك التوظيف الكامل للأيدي العاملة مع التوزيع الأمثل للثروات بين طبقات المجتمع بالشكل المتوازن وذلك لضمان حياة مستقرة وكريمة.^(٤)

(١) هيئة الأوراق المالية العراقية ، ٢٠١٢ .

(٢) سورة البقرة، ايه ١٨٨

(٣) سورة آل عمران ، آية ٩٢

(٤) محمد فوزي ،آليات وضوابط تحقيق الاستقرار المالي في معاملات البنوك الإسلامية ،مصدر سابق .

وهناك مجموعة من الآليات التي تحافظ على الاستقرار المالي ضمن عمل المصارف الإسلامية^(١):

١. المصرف الإسلامي يطرح الكثير من الحلول للخروج من الأزمة المالية وحتى الوصول الى الاستقرار المالي من خلال اعتمادها على صيغ شرعية تعمل لفائدة المجتمعات المتنوعة منها (صكوك المضاربة وصكوك الإجارة وصكوك السلم والاستصناع وغيرها من هذه الصيغ).
٢. تحقيق الاستقرار المالي يتطلب العمل على بناء نظام يستند الى ضوابط وإحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن العمل بالربا^(٢) وعدم الخوض في عمليات ترتفع فيها نسبة المخاطرة والابتعاد عن الفساد والجشع^(٣).
٣. يتطلب تحقيق الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية على استخدام صيغة من صيغ التمويل التي تعرف بصيغة المشاركة، والتي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وعدم التعامل بالفائدة والبيع على الهامش من المحرمات شرعا كما في المصارف التقليدية، ولتحقيق الاستقرار المالي ضمن هذا الإطار سعت الحكومات الى توجيه مصارفها للعمل على كفاءتها، كما حدث في المصارف الأمريكية عندما قامت الحكومات بهذه الخطوات اثناء حدوث الأزمة المالية وأعلن الرئيس الأمريكي عدم التعامل بصيغة البيع بالهامش^(٤).
٤. بعد ان أثبتت المصارف الإسلامية نجاحها في مواجهة الازمات المالية او كونها تأثرت بالصدمات لكن بنسبة قليلة جدا ، ادى هذا الى تطور وتوسيع أنشطتها الإسلامية ومحاولة إنشاء اسواق رأس مال إسلامية، لذلك ومن اجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي لابد من تضافر جهود الفقهاء والاقتصاديين والمصرفيين لتمكين المصارف الإسلامية من النمو ومواكبة التطورات من خلال ابتكار منتجات وأدوات مالية تجسد مذهبية وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، من خلال التعامل بالقواعد الشرعية لتفادي حدوث أزمات مالية جديدة^(٥).
٥. منع التكتلات التي تؤدي الى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار من خلال القيام بتنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسرة. والاهتمام بالجهات الإشرافية لمراقبة موازين ومكايل الأسواق ومحاربة الغش وعدم التدخل بالتسعير إلا في أوقات الضرورة، وهذا ما تطلبه الأحكام الشرعية في مختلف المعاملات المالية^(٦).

(١) هناء الحنيطي وملك خصاونة، دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة المالية، المؤتمر العلمي الدولي السابع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: الفرص. التحديات. الأفاق، للفترة من ٥.٣ فبراير، ٢٠٠٩، جامعة الزرقاء، ص ٥٢

(٢) يوسف أبو فارة، قراءة في الأزمة المالية، ٢٠٠٨، ص ١٦، بواسطة الموقع الإلكتروني الأتي: www.iefedia.com

(٣) مشتاق محمود السباعي، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وأفاق تطويره في ضوء المسؤولية الاجتماعية، مصدر سابق، ص ١١٦.

(٤) مريم جحنيط، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي، ٢٠٠٩، ص ١٧، بواسطة الموقع الإلكتروني الأتي:

www.maktoob.com

(٥) صالح صالحى وعبد الحليم عمار الغربي، كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية، الملتقى الدولي (الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية)، للفترة ٢١.٢٠ أكتوبر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٢٢

(٦) سامر مظهر القنطقي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، النهضة للطباعة، سورية، ٢٠٠٨، ص ٩٢

المبحث الثالث : طرق قياس الاستقرار المالي وخصوصيتها في المصارف الإسلامية :

يمكن قياس متانة استقرار النظام المالي وخاصة قطاع المصارف من خلال:

١. تحديد القيمة المعرضة للخطر (VAR) Value At Risk (VAR):

وهي تقنية إحصائية مستخدمة لقياس وتحديد (VAR) القيمة المعرضة للخطر ومستوى المخاطر المالية داخل الشركة وفي الاستثمار على مدى زمني معين . او هو مقياس لمخاطر الاستثمار حيث يقدر كمية الاستثمارات التي قد تفقد نظرا لظروف السوق خلال فترة زمنية معينة .

٢. اختبارات الإجهاد Stress test :

وهو اختبار إحصائي يستخدم لقياس الضغوط الصارفة التي يتعرض لها المصرف والتي تدفع به الى الخسارة والهلاك، وذلك نتيجة قيام المصرف بأداء يفوق إمكاناته.

٣. نموذج Altman او (نموذج z-score) :

وهو نموذج إحصائي لقياس استقرار المصرف لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان المصرف سيواجه أزمة مالية (إعسار مالي) ويقصد به قيمة الأصول في المصرف اقل من التزامه إي متطلباته لذلك فهو يدل على قرب المؤسسة من الإفلاس.

ويعتبر (نموذج z-score) أفضل نموذج لقياس استقرار المصارف بينما المؤشرات الأخرى تقيس أساس مدى مواجهة المصارف لمشكلة أزمة السيولة (ويقصد بها القدرة الآتية على الوفاء للالتزامات بأقل تكلفة لذلك يضطر المصرف على التخلص من أصوله بأقل من قيمته الحقيقية مما يؤدي الى خسائر فادحة)، لذلك يعتبر الإعسار المالي اشد وخطر من أزمة السيولة^(١). ويتم استخدام z-score لقياس الاستقرار المالي عندما تتوفر إجراءات فردية لسلامة المصارف (او على بعد مسافة من الإعسار). ان نموذج z-score يستخدم للمقارنة من خطر التخلف عن السداد في مجموعات مختلفة من المؤسسات المالية التي قد يكون لها هيكل رأس مال محدد ولكن تواجه العديد من مخاطر الإعسار، وان التعريف الأساسي ل z-score يسمح لقياس الاستقرار على المستوى الفردي أيضا. والقانون التالي يبين الاستقرار المالي يلي :

$$Z_t = \frac{Kt + \mu t}{\delta t} \dots \dots \dots (٦)$$

= Z قياس الاستقرار المالي

Kt = نسبة رأس المال بالإضافة الى إجمالي الاحتياطيات الى الأصول $\left(\frac{E}{A}\right)$

μt = هو متوسط نسبة العوائد الى الأصول $\left(\frac{R}{A}\right)$

δt = الانحراف المعياري نسبة العائد الى الأصول

ويتسم مؤشر z-score بما يلي^(٢) :

(١) حسن بلقاسم وعبد الكريم احمد قندوز: قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية، السعودية. ص ٨-٩

(٢) Hassan B.Gassan and Stefano Afchin, time series analysis of financial stability of banks; Evidence from Saudi (Arabia)

١. لا يتأثر بطبيعة نشاطات المصرف بحيث يمكن تطبيقها على المصارف التي تستخدم أساليب محاسبية محددة كما في القطاع المصرفي الإسلامي.
٢. يقيس مخاطر الاعسار في حين تشير الأساليب الأخرى الى مشاكل السيولة لأنه يعتبر أكثر خطورة .

يتناول هذا المبحث من الدراسة قياس الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية ،حيث يتناول بعض المتغيرات واثرها على الاستقرار المالي في دول العينة (ماليزيا) للفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٥) ،وذلك بالاعتماد على بعض الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذي الصلة بتحليل السلاسل الزمنية . وقبل الدخول لقياس الاستقرار المالي لابد لنا من اختيار إحدى البلدان الإسلامية (ماليزيا) وسوف نختار إحدى مصارفها(سي أي أم بي الإسلامي بيرهاد)

بنك سي أي أم بي الإسلامي بيرهاد (CIMB Islamic Bank Berhad)

قامت الباحثة بتقدير بعض النماذج القياسية وعلى النحو التالي :
اثر (المتغيرات الداخلية: الاصول AS، والاحتياطيات RE، وصافي الارباح NP) في الاستقرار المالي Z، ويأخذ النموذج التوصيف التالي:

$$Z = F(AS, RE, NP) \dots \dots \dots (٧)$$

قبل اجراء تقدير لبيان اثر الاصول AS، والاحتياطيات RE، وصافي الارباح NP في الاستقرار المالي Z لابد اولاً من اجراء بعض الاختبارات القياسية وكما يلي :

١. اختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root Test (Stationary)

ان الخطوة الاولى في تحليل بيانات المتغيرات المعدة للتقدير تتمثل بأجراء اختبار جذر الوحدة للوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية ، بل وكشرط اساسي لإجراء اختبار التكامل المشترك (cointegration) وتجنب النتائج الزائفة لطريقة المربعات الصغرى وللحصول على تفسيرات ذي معنى ، وتشير نتائج الجدول (١) ومن خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (AS,RE,NP) مستقرة عند الفرق الثاني ، اذ ان القيمة المحسوبة لكل من المتغيرات المذكورة اثر الاصول AS، والاحتياطيات RE، وصافي الارباح NP في الاستقرار المالي Z البالغة على التوالي (٥.٣٠٣ ، ٣.١٥٥ ، -٦.٢٥١ ، -٥.٣٨٥) اكبر من قيمتها الجدولية البالغة وعلى التوالي (-١.٩٥١ ، -١.٩٥١ ، -١.٩٥٢) عند مستوى معنوية (٥%). ويبين الشكل البياني (١) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المقدره وبيان التمثيل البياني الذي يمثل استقرار او عدم استقرار السلاسل الزمنية .

جدول (١) نتائج جذر الوحدة للمتغيرات (الاصول AS، والاحتياطيات RE، وصافي الأرباح NP على الاستقرار المالي Z) (المالي Z) لبنك سي اي ام بي الاسلامي ببرهاد للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٥)

اختبار ديكي فولر الموسع						
الاستقرار المالي Z	صافي الأرباح NP	الاحتياطيات RE	الاصول AS	المتغيرات		
-٢.٢٥٤	-٢.٠٩٨	٠.٥٢٩	٠.٠٣٦	T المحتسبة	A	المستوى
-٣.٥٦٢	-٢.٩٥٤	-٢.٩٥٤	-٢.٩٥٤	T الجدولية		
-٢.٢٥٤	-٢.٠٩٨	٠.٥٢٩	٠.٠٣٦	T المحتسبة	B	
١.٦٦٣	١.٧٧٠	٠.٣٩٢	١.٤٠٩	T الجدولية		
-١.٥٤٨	-١.١٠٦	-٢.٠٠١	-٢.٧٩٠	T المحتسبة	A	الفرق الأول
-١.٩٥٢	-١.٩٥١	-٣.٥٥٢	-٣.٥٥٢	T الجدولية		
-١.٥٤٨	-١.١٠٦	-٢.٠٠١	-٢.٧٩٠	T المحتسبة	B	
-١.٩٥٢	-١.٩٥١	٢.٠٨٧	٣.٠٩٥	T الجدولية		
-٥.٣٨٥	-٦.٢٥١	٣.١٥٥	٥.٣٠٣	T المحتسبة	A	الفرق الثاني
-١.٩٥٢	-١.٩٥١	-١.٩٥١	-١.٩٥١	T الجدولية		
-٥.٣٨٥	-٦.٢٥١	٣.١٥٥	٥.٣٠٣	T المحتسبة	B	
-١.٩٥٢	-١.٩٥١	-١.٩٥١	-١.٩٥١	T الجدولية		

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

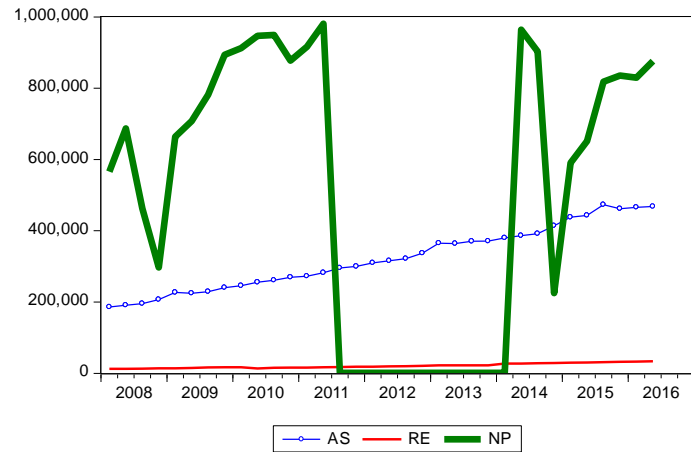
a: تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b: تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* : معنوية عند المستوى ٥%

شكل (١) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية

A

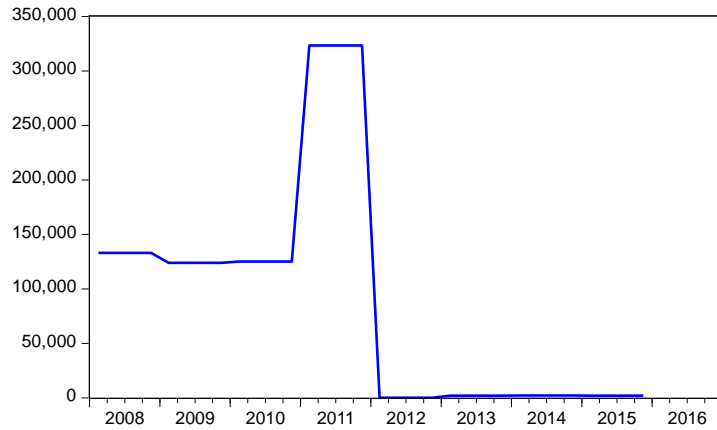


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

حيث : AS = الاصول / RE = الاحتياطيات / NP = صافي الأرباح

B

Z



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

حيث : Z = الاستقرار المالي

٢. اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

لمعرفة العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات نستخدم اختبار جوهانسون - جيسلين (Johansen- Juselius Test) وذلك بعد التأكد من استقراره السلاسل الزمنية ويستعرض الجدول (٢) اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبائي الاثر (Trace test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه وبدون اتجاه ، وتبين انه من خلال الاختبارين أنه من خلال الاختبارين بأنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات (الاصول AS، والاحتياطات RE، وصافي الارباح NP على الاستقرار المالي Z) في بنك سي اي ام بي بيرهاد على المدى الطويل كون قيمة (Trace) الاحصائية (Statistic Value) (١٩.٩٥٨) اقل من القيمة الحرجة (Critical Value) (٢٩.٧٩٧) عند مستوى ٥% لذا نقبل فرضية العدم (HO) التي تشير الى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونرفض الفرضية البديلة (H1) التي تشير الى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وكذلك فان القيمة الاحصائية (Statistic Value) حسب اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) (١١.٣٩٠) اقل من القيمة الحرجة (Critical Value) البالغة (٢١.١٣١) عند مستوى المعنوية نفسه، الامر الذي يؤكد عدم وجود تكامل مشترك لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل .

جدول (٢) نتائج اختبار جوهانسون - جيسلين (Johansen- Juselius Test) للأنموذج المقدر

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة $r > 1$	فرضية العدم $r = 0$
اختبار Trace				
٢٩.٧٩٧	١٩.٩٥٨	٠.٤٢	$r > 1$	$r = 0$
اختبار Maximum Eigenvalue				
٢١.١٣١	١١.٣٩٠	٠.٦٠	$r > 1$	$r = 0$

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

٣. تحليل نتائج انموذج الانحدار الذاتي (Vector autoregressive estimates) (VAR) : وقبل اجراء تقدير للعلاقة بين المتغيرات (الاصول AS، والاحتياطات RE، وصافي الارباح NP على الاستقرار المالي

(Z) لابد من ايجاد فترة الابطاء المثلى ،ويتضح من الجدول (3) ان فترة الابطاء المثلى هي واحده (Lag=1) اذ تم الاعتماد على عدة معايير مثل (LR,FBE,SC,HQ). وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (3) احتساب فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذي (VAR)

Lag	LR	FBE	SC	HQ
0	NA	NA	97.19813	97.19813
1	148.9336*	148.9336*	92.62687*	92.62687*
2	14.24136	14.24136	93.78144	93.78144
3	22.07119	22.07119	94.21414	94.21414
4	22.21445	22.21445	94.09876	94.09876

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 8

LR: Sequential modified LR test statistic (each test at %5 level)

FBE: Final prediction error

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan – Quinn information criterion

وان المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الذي (VAR):

$$Z = 47824.41 + 0.58 Z(-1) + 0.64 AS(-1) - 12.69RE(-1) + 0.08NP(-1) \dots \dots \dots (8)$$

$$t = (0.76) \quad , (4.46) \quad , (1.11) \quad , (-1.04) \quad (2.68)$$

$$F^* = 18.20$$

$$R^2 = 0.73$$

$$R^2 = 0.69$$

يتضح من انموذج الانحدار الذي (VAR) ان زيادة الاصول (-1) AS في السنة الماضية بمقدار وحده واحدة فانه يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي (-1) Z في السنة الماضية بمقدار (0.64) مع ثبات العوامل الاخرى ، وان زيادة الاحتياطات المالية (-1) RE في السنة الماضية بمقدار وحده واحدة يؤدي الى نقصان في الاستقرار المالي بمقدار (12.69) مع ثبات العوامل الاخرى ، وان زيادة صافي الارباح (-1) NP في السنة الماضية بمقدار وحده واحدة يؤدي الى زيادة في الاستقرار المالي بمقدار (0.08) وهو خلاف لمنطوق النظرية الاقتصادية ويمكن تأويله لتغيرات البيئة الاقتصادية ووجود نقاط فريدة في التقدير ، ويشير اختبار (t-test) الى معنوية المعالم المقدره للاستقرار المالي في السنة الماضية (0.08) ذلك كون قيمة t المحسوبة البالغة (4.46) اكبر من قيمته الجدولية (1.69) عند درجة حرية (29) ومستوى معنوية (5%) ، وكذلك معنوية معلمة الاحتياطات المالية لنفس السبب اعلاه ومعنوية صافي الارباح للسبب نفسه اعلاه في حين كانت معلمة الاصول في السنة الماضية غير معنوية احصائيا ذلك كون قيمة t المحسوبة والبالغة (1.11) اقل من القيمة الجدولية (1.69) عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسها .

وأشار اختبار المعنوية الاجمالية (F-test) الى معنوية النموذج ذلك كون قيمة F المحسوبة البالغة (18.20) اكبر من القيمة الجدولية (2.70) عند (V2=4) (V1=29) ، ويشير معامل التحديد (R²) الى ان المتغيرات المستقلة (AS,RE,NP,Z) المتغيرات المتخلفة زمنيا (-1) تؤثر في الاستقرار المالي في السنة الحالية (Z) بنسبة (73%) والباقي (27%) يعود لعوامل اخرى لم تدخل في النموذج وكذلك فان قيمة معامل التحديد المصحح (R²) مقبولة احصائيا (69%) ، وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (٤) نتائج تحليل انموذج الانحدار الذاتي (VAR)

المتغيرات	Z	AS	RE	NP
C	٤٧٨٢٤.٤١ (٦٢٤٤٩.١) [٠.٧٦٥٨١]	٩٧٦٤.٧٩٢ (٩٢٨.٢١) [١.٠٥٢٢٢]	-٢٨٢.٩٤٤٣ (١٢١٥.٨٨) [-٠.٢٣٢٧١]	٤.٠٤٥٢٧.٠ (٢٩٣٧٧.٠) [١.٣٧٧٠٢]
Z(-١)	٠.٥٨٥٩٧٦ (٠.١٣١٣٥) [٤.٤٦١٠٥]	٠.٠٠٩٥٥١ (٠.٠١٩٥٢) [٠.٤٨٩٣٢]	-٠.٠٠١٧٣٨ (٠.٠٠٢٥٦) [-٠.٦٧٩٤٧]	-٠.٤٢٩٧٢٠ (٠.٦١٧٩١) [-٠.٦٩٥٤٤]
AS(-١)	٠.٦٤٦٢٨٧ (٠.٥٧٩٩٩) [١.١١٤٣١]	٠.٨٦٤٢٤١ (٠.٠٨٦١٩) [١.٠٠٢٧٣]	٠.٠٢٣٠١٠ (٠.٠١١٢٩) [٢.٠٣٧٦٣]	-٤.٦٣٢٨٥٥ (٢.٧٢٨٣٥) [-١.٦٩٨٠٤]
RE(-١)	-١٢.٦٩٢٥٥ (٨.٢٢٢٤٦) [-١.٥٤٣٦٤]	٢.١١٦٤٧٩ (١.٢٢١٨٩) [١.٧٣٢١٣]	٠.٦٩٦١٤٢ (٠.١٦٠٠٩) [٤.٣٤٨٤٣]	٦١.٦٩١٥٦ (٣٨.٦٧٩٧) [١.٥٩٤٩٣]
NP(-١)	٠.٠٨٣٤٥٩ (٠.٠٣١٠٧) [٢.٦٨٥٧٦]	-٠.٠٠٤٤٢٣ (٠.٠٠٤٦٢) [-٠.٩٥٧٧١]	٠.٠٠٠١٠٠ (٠.٠٠٠٦١) [٠.١٦٥٦٦]	٠.٦٦٨٦٣٧ (٠.١٤٦١٨) [٤.٥٧٤٠٩]
R-squared	٠.٧٣٦٨٩٥	٠.٩٨٩٦٩٦	٠.٩٦٧٥٨٩	٠.٥٧٧٦٣٩
Adj.R-squared	٠.٦٩٦٤١٧	٠.٩٨٨١١١	٠.٩٦٢٦٠٣	٠.٥١٢٦٦٠
F- statistic	١٨٠.٢٠٤٩٤	٦٢٤.٣١٠٢	١٩٤.٠٤٩٠	٨.٨٨٩٦٦٩
Log likelihood	-٣٨٢.٤١٢٩	-٣٢٣.٣١٢٤	-٢٦٠.٣٠٧٤	-٤٣٠.٤١٤٧
Akaike AIC	٢٤.٩٩٤٣٨	٢١.١٨١٤٤	١٧.١١٦٦١	٢٨.٠٩١٢٧
Schwarz SC	٢٥.٢٢٥٦٧	٢١.٤١٢٧٣	١٧.٣٤٧٩٠	٢٨.٣٢٢٥٦

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨
() تعني Standard errors و [] تعني اختبار t.

٤. اختبار السببية (granger-causality) واختبار (F-test)

اشار اختبار (granger-causality) باعتماد الاختبار الاحصائي (F-test) بأن الاصول AS لا تسبب الاستقرار المالي كون (Prob.) اكبر من مستوى المعنوية ٥% وكذلك فان الاستقرار المالي Z لا يسبب الاصول وعليه ليس هناك علاقة تأثير متبادلة بين الاصول AS والاستقرار المالي Z حسب اختبار (granger-causality) ، وكذلك فان الاحتياطات لا تسبب الاستقرار المالي كون قيمة (Prob.) اكبر من مستوى المعنوية ٥% (٠.٢٧) وان الاستقرار المالي لا يسبب الاحتياطات كون قيمة (Prob.) (٠.٩٠) ، وان صافي الاريح NP تسبب الاستقرار المالي كون قيمة (Prob.) (٠.٠١) اقل من ٥% وكذلك فان الاستقرار المالي لا تسبب صافي الاريح كون قيمة (Prob.) (٠.٣٢) اكبر من مستوى المعنوية ٥% وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (٥) اختبار السببية (granger-causality) واختبار (F-test) للأنموذج المقدر

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis
٠.٢٦٩٧	١.٣٨١٤٨		AS does not Granger Cause Z
٠.٩٤٥٦	٠.٠٥٦٠٥	٣٠	Z does not Granger Cause AS
٠.٢٧٨٨	١.٣٤٤٧٦		RE does not Granger Cause Z
٠.٩٠٠٥	٠.١٠٥٢٠	٣٠	Z does not Granger Cause RE
٠.٠١٣١	٥.١٧٧٨١	٣٠	NP does not Granger Cause Z

٠.٣٢٨٥	١.١٦٤١٦	Z does not Granger Cause NP
--------	---------	-----------------------------

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

* (F cal) تعني القيمة المحسوبة

* (F table) تعني القيمة الجدولية

* V_1 يعني $(K-1)$

* V_2 يعني $(n-k)$

*

٥. تحليل السلوك الحركي للنموذج:.

سيتم اعتماد اسلوبين اساسيين في تحليل السلوك الحركي للنموذج هما:

اولا :تحليل تجزئة التباين (VDCS) Decomposition Variance

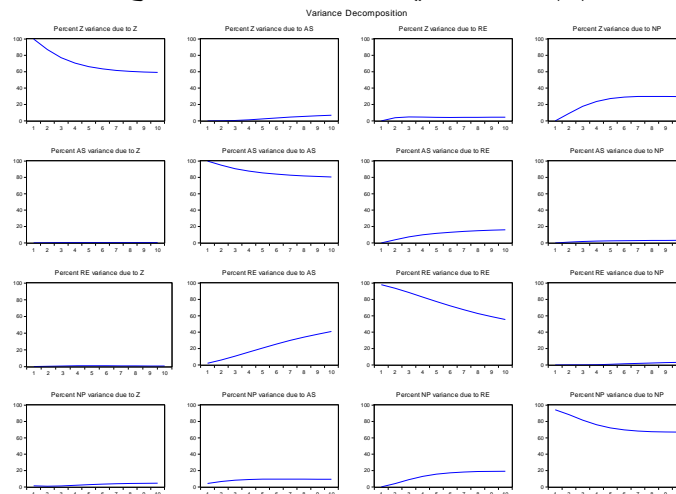
اشار تحليل تجزئة التباين للنموذج المقدر وعلى مدى عشر فترات زمنية ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاستقرار المالي يؤدي الى احداث تغيرات في المتغير نفسة بنسبة ١٠٠% للسنة الاولى وفي السنة الثانية (٨٧.١٥%) وهكذا تتناقص التأثيرات حتى تصل الى (٥٩.١٤%) في السنة العاشرة ،وان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاصول AS في السنة الاولى لا يؤدي الى احداث تغيرات في الاستقرار المالي بل يؤدي الى احداث تغييرات مقدارها (٠.٠٢%) في السنة الثانية و (٠.٣٨%) في السنة الثالثة وهكذا تتزايد التأثيرات في الاستقرار المالي حتى تصل (٦.٨٣%) ، وان احداث صدمة في الاحتياطيات RE بمقدار انحراف معياري واحد في السنة الاولى لا يؤدي الى احداث تغيرات في الاستقرار المالي بل يؤدي الى احداث تغيرات قدرها (٣.٧٥%) في السنة الثانية و(٤.٧٧%) في السنة الثالثة وهكذا تتناقص التأثيرات بعد السنة الثالثة حتى تصل (٤.٤٢%) في السنة العاشرة ، وان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في صافي الارباح لا يؤدي الى تغيرات في الاستقرار المالي في السنة الاولى والى احداث تغيرات مقدارها (٩.٠٦%) وفي السنة الثانية (١٧.٧٢%) وهكذا تتزايد نسب التأثير في الاستقرار المالي حتى تصل الى (٢٩.٥٩%) في السنة العاشرة وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (٦) تجزئة التباين للنموذج المقدر في بنك سي اي ام بي الاسلامي ببرهاد ماليزيا

NP	RE	AS	Z	S.E.	Period
٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	١٠٠.٠٠٠٠	٦٠١٦٨.٦١	١
٩٠.٦١٧٥٥	٣.٧٥٥٤٤٤	٠.٠٢٤٤٦٢	٨٧.١٥٨٣٤	٧٦٢١٨.٥٩	٢
١٧.٧٢٧٠١	٤.٧٧٣٢٤٥	٠.٣٨٥٩٦٤	٧٧.١١٣٧٨	٨٥٣٣٧.١٤	٣
٢٣.٦٩٦٢٩	٤.٥٤١٣٠٧	١.١٩٥٣٢٥	٧٠.٥٦٧٠٨	٩٠٦٣٨.١٨	٤
٢٧.٢٢١٤٣	٤.٢٣٢٧٠٠	٢.٢٨٨٥٦١	٦٦.٢٥٧٣١	٩٣٨٨٤.٣١	٥
٢٨.٩٩٦٠١	٤.١٤٤٧٦٨	٣.٤٥٠٦٥٨	٦٣.٤٠٨٥٧	٩٦٠٠١.١١	٦
٢٩.٧٠١٢٣	٤.٢١٤٣٩٥	٤.٥٢٩٥١٥	٦١.٥٥٤٨٦	٩٧٤٤٢.٧١	٧
٢٩.٨٤٨٤٩	٤.٣٢٣٠٤٩	٥.٤٥٥٢٠٣	٦٠.٣٧٣٢٦	٩٨٤٤٣.٠١	٨
٢٩.٧٥٦٤٧	٤.٣٩٩٨٥١	٦.٢١٦٧٢٥	٥٩.٦٢٦٩٦	٩٩١٤١.١١	٩
٢٩.٥٩٢٦٠	٤.٤٢٧٣٩١	٦.٨٣٣٣٨٤	٥٩.١٤٦٦٢	٩٩٦٣٢.٦٧	١٠

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

شكل (٢) تمثيل بياني لتجزئة التباين لأنموذج المقدر



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

ثانيا: دوال استجابة النبضة (IRFs) Impulse Response Function

اشار اختبار تحليل النبضات (Impulse Response Function) الى ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد وعلى مدى عشر فترات زمنية مستقبلية للاستقرار المالي ويؤدي الى احداث صدمات موجبة في السنة الاولى في المتغير نفسه مقدارها (٦٠١٦٨.٦١%) وفي الثانية (٣٧٩٨٦.٨٩%) وفي الثالثة (٢٣٥٠٥.٠٩%) والرابعة (١٣٤٧٣.٢٤%) والخامسة (٦٥٤٣.٠٢٥%) والسادسة (١٩٤٢.٧٤١%) ، بينما يؤدي الى احداث صدمات سلبية بالمتغيرات نيه في السنة السابعة قدرها (٩٠٣.٤٧%) والثامنة (٢٤٧٠.٤٨٢%) والتاسعة (٣١٤٩.٧٨١%) والعاشر (٣٢٥٢.٧٢٧%) . في حين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاصول يؤدي الى احداث صدمة سلبية في الاستقرار المالي (Z) في كل الفترات على الاغلب مثل السنة الثانية (١١٩٢.٠٨٩%) السنة الثالثة (٥١٦٥.٨٩٧%) والعاشر (٨٢٠٢.٩٢٩%) . وان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاحتياطيات يؤدي الى احداث صدمات سلبية في الاستقرار المالي السنة الثانية (١٤٧٧٠.٣٨%) والثالثة (١١٣٧٧.٣٥%) والرابعة (٥٠٤٧.٠٧٦%) والخامسة (١٧.١٥٥٥٣%) وصدمة ايجابية في السنوات السادسة (٢٩٨٤.٨٣٥%) السابعة (٤٢٦٢.٥٨٧%) الثامنة (٤٣٣٤.٤٥٧%) التاسعة (٣٦٧٥.٨٣٩%) العاشرة (٢٦٥١.٩٤٨%) . وان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في صافي الارباح يؤدي الى احداث صدمات ايجابية في الاستقرار المالي قدرها في السنة الثانية (٢٢٩٤٣.٨٩%) السنة الثالثة (٢٧٦٥٠.٢٢%) العاشرة (٣٥٧٨.٨٨٠%).

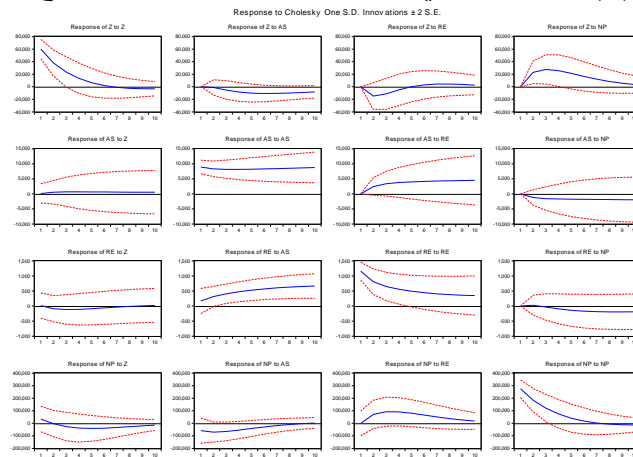
جدول (٧) استجابة النبضات في سي اي ام بي الاسلامي ببرهاد ماليزيا

NP	RE	AS	Z	Period
٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٠.٠٠٠٠٠٠	٦٠١٦٨.٦١	١
(٠.٠٠٠٠٠٠)	(٠.٠٠٠٠٠٠)	(٠.٠٠٠٠٠٠)	(٧٦٤١.٤٢)	
٢٢٩٤٣.٨٩	-١٤٧٧٠.٣٨	-١١٩٢.٠٨٩	٣٧٩٨٦.٨٩	٢
(٩.٢٦.٠٧)	(١.٥٦١.٢)	(٦.٠٨٤.٥٦)	(١.٠٣٣٢.٦)	

٢٧٦٥.٢٢ (١١٦٤٠.٧)	-١١٣٧٧.٣٥ (١٢٣١٩.٨)	-٥١٦٥.٨٩٧ (٧٣٧٢.٠٣)	٢٣٥.٥٠.٩ (١٢٠١١.٥)	٣
٢٥٦٠.٧.٨١ (١٢٥٧٨.٦)	-٥.٤٧.٠٧٦ (١٢٥٣٢.٧)	-٨٣٧٢.٠٨١ (٧٤٤٩.٦٧)	١٣٤٧٣.٢٤ (١٢١٢٦.٤)	٤
٢١٢٧٥.٦٢ (١٢٤٤٤.٦)	-١٧.١٥٥٥٣ (١٢٠٧٠.٣)	-١.١٧٤.٥٠ (٧١١١.٣٨)	٦٥٤٣.٠٢٥ (١١٣٢٣.٨)	٥
١٦٥٢١.٦٤ (١١٦٥١.٢)	٢٩٨٤.٨٣٥ (١١٣١١.٨)	-١.٧٨٤.٢٦ (٦٦٠٢.٢٧)	١٩٤٢.٧٤١ (١٠٠٨٦.١)	٦
١٢١٥٨.٢٥ (١٠٥٢١.٠)	٤٢٦٢.٥٨٧ (١٠٤٣٨.٠)	-١.٥٨٥.٩٠ (٦٠٥٨.٧٨)	-٩٠٣.٤٧٦٢ (٨٧٦٩.٣٨)	٧
٨٥١٢.٨٦١ (٩٢٨٢.٢٤)	٤٣٣٤.٤٥٧ (٩٥٣٤.٨٢)	-٩٩٢٨.٩٤٣ (٥٥٧٤.٥١)	-٢٤٧.٠٤٨٢ (٧٥٦٦.٤٢)	٨
٥٦٦٧.٩٦٥ (٨٠٨١.٦٢)	٣٦٧٥.٨٣٩ (٨٦٤٩.٥٩)	-٩٠٧٦.٠٢٤ (٥٢٠٣.٢٥)	-٣١٤٩.٧٨١ (٦٥٣٦.٧٤)	٩
٣٥٧٨.٨٨٠ (٦٩٩٧.٤٤)	٢٦٥١.٩٤٨ (٧٨٠٩.٣٨)	-٨٢٠٢.٩٢٩ (٤٩٦١.٦٧)	-٣٢٥٢.٧٢٧ (٥٦٦٥.٩٧)	١٠

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

شكل (٣) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدر



المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews ٨

ويمكن تحليل واجراء مقارنة للناتج المقدره للنماذج القياسية في بلدان العينة وعلى النحو التالي :

١. تمارس الاصول AS تأثيرا ايجابيا بالاستقرار المالي Z اذ ان معلمة المتغير موجبة (٠.٦٤)، بينما تمارس صافي الارباح NP ايضا دورا ايجابيا في الاستقرار المالي Z اذ بلغت معلمة صافي الارباح NP (٠.٠٨)، بينما كانت معلمة الاحتياطيات RE المالية سالبة التأثير في الاستقرار المالي Z (-١٢.٦٩).
٢. ان الاصول AS والاحتياطيات RE وصافي الارباح NP ذو تأثير معنوي من الناحية الاجمالية في الاستقرار المالي Z، حسب اختبار المعنوية (F-test) اذ بلغت قيمة F المحتسبة (١٨.٢٠).
٣. ان المتغيرات (الاصول AS، الاحتياطيات RE، صافي الارباح NP) تمارس تأثيرا في الاستقرار المالي بنسبة (٧٣%) في حين ان (٢٧%) الباقية تعود لتأثيرات متغيرات اخرى لم تدخل للنموذج، كذلك فان معامل التحديد المصحح R^2 مقبولة احصائيا حيث بلغت (٦٩%).

٤. حسب اختبار السببية لكر انجر (granger-causality) لا توجد علاقة تأثير متبادلة بين الاصول والاستقرار المالي ، وكذلك بين صافي الارباح والاستقرار المالي ، وكذلك بين الاحتياطات والاستقرار المالي .
٥. اشار تحليل السلوك الحركي للنموذج (Variance Decomposition) وعلى مدى عشر فترات زمنية مستقبلية ان الاستقرار المالي Z يمارس تأثيرات متناقصة التأثير في ذيه اذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه بلغت في السنة الثانية (٨٧.١٥%) وتتناقص نسب التأثير حتى تصل الى السنة العاشرة (٥٩.١٤%). في حين ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاصول AS يؤدي الى احداث تغيرات متزايدة في الاستقرار المالي بلغ (٠.٠٢%) في السنة الثانية وهكذا تتزايد نسب التأثيرات حتى تصل (٦.٨٣%) في السنة العاشرة.
- في حين ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاحتياطات RE يؤدي الى احداث تغير متزايدة في الاستقرار المالي بلغ (٣.٧٥%) في السنة الثانية وهكذا تتزايد نسب التأثيرات حتى تصل (٤.٤٢%) في السنة العاشرة. وان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في صافي الارباح NP يؤدي الى احداث تغيرات متزايدة في الاستقرار المالي بلغ (٩.٠٦%) في السنة الثانية وهكذا تتزايد نسب التأثيرات حتى تصل (٢٩.٥٩%) في السنة العاشرة.
٦. اشار تحليل دوال استجابة النبضات (Impulse Response Function) ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاستقرار المالي Z يؤدي الى احداث صدمات سلبية في المتغير نفسه بلغ في السنة السابعة قدرها (٩٠٣.٤٧-%) والثامنة (٢٤٧٠.٤٨٢-%) والتاسعة (٣١٤٩.٧٨١-%) والعاشرة (٣٢٥٢.٧٢٧-%) . في حين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاصول يؤدي الى احداث صدمة سلبية في الاستقرار المالي (Z) في كل الفترات على الاغلب مثل السنة الثانية (١١٩٢.٠٨٩-%) السنة الثالثة (٥١٦٥.٨٩٧-%) والعاشرة (٨٢٠٢.٩٢٩-%). وان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الاحتياطات يؤدي الى احداث صدمات سلبية في السنة الثانية (١٤٧٧٠.٣٨-) والثالثة (١١٣٧٧.٣٥-) والرابعة (٥٠٤٧.٠٧٦-) والخامسة (١٧.١٥٥٥٣-) وصدمة ايجابية في السنوات السادسة (٢٩٨٤.٨٣٥) السابعة (٤٢٦٢.٥٨٧) الثامنة (٤٣٣٤.٤٥٧) التاسعة (٣٦٧٥.٨٣٩) العاشرة (٢٦٥١.٩٤٨) . وان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في صافي الارباح يؤدي الى احداث صدمات ايجابية في الاستقرار المالي قدرها في السنة الثانية (٢٢٩٤٣.٨٩) السنة الثالثة (٢٧٦٥٠.٢٢) العاشرة (٣٥٧٨.٨٨٠).
- وهناك متغيرات خارجية (التضخم والناتج المحلي الاجمالي) واثرها على الاستقرار المالي للمصرف سواء كانت ايجابية او سلبية التي لا يمكن تناولها في هذا المستل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات:

١. يعد الاستقرار المالي مؤشر مهم في آلية عمل المصارف بشكل عام ومنها المصارف الإسلامية فهو تجنب وقوع الازمات المالية وكذلك كفاءة الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها جغرافيا ويعرف ايضا بأنه الحالة التي تتمتع فيها المؤسسات بالقطاع المالي بقدر كبير من الثقة في قدرتها على الاستمرار في أداء المهام بدون الحاجة الى المساعدة الخارجية .
٢. مؤشرات الاستقرار المالي منها الموجودات والمطلوبات والائتمان والودائع ورؤوس الاموال والاحتياطات وأسعار الفائدة والاستثمارات..... وغيرها من المؤشرات .

٣. يقوم الاستقرار المالي على مقومات منها الرقابة والإشراف والاستقرار الاقتصادي والرقابة الاحترازية والتشريعات المالية والإفصاح المالي والتعاون بين أجهزة الرقابة المصرفية.
٤. هناك مجموعة من الآليات والضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي منها ان المصرف يطرح الكثير من الحلول للخروج من إي ازمة وحتى التوصل للاستقرار المالي وأيضا يتطلب بناء نظام يستند الى ضوابط وإحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الربا . منع التكتلات التي تؤدي الى حدوث ضرر وظلم للمجتمع والتعرف على حالات السوق وحقيقة الأسعار من خلال تنظيم معايير الوساطة وغيرها من الضوابط الأخرى .

ثانيا : التوصيات:

١. اعتماد آليات مختلفة مدروسة قبل المصارف الإسلامية لمواجهة التحديات المختلفة والأزمات التي باتت تعصف بالنظام المالي العالمي .
٢. اعتماد أدوات مختلفة تزيد من درجة الاستقرار المالي في هذه المصارف والتركيز على مقوماته الرئيسية مقارنة مع المصارف الأخرى.
٣. يجب الاعتماد على مقومات الاستقرار المالي وتطبيقها في المصارف بشكل لضمان استقرار و توازن.

المصادر

١. القرآن الكريم
٢. الفنتقجي ، سامر مظهر ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية ، الطبعة الأولى ، النهضة للطباعة ، سوريا، ٢٠٠٨.
٣. الزبيدي، فرح علي توفيق، المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٥
٤. السباعوي، مشتاق محمود، الدور التمويلي للمصارف الإسلامية وأفاق تطويره في ضوء المسؤولية الاجتماعية ،رسالة ماجستير ،جامعة الموصل ،العراق، ٢٠٠٩.
٥. الهيتي ، عبد الرزاق رحيم ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، الطبعة الأولى ، دار أسامة ، الأردن، ١٩٩٨
٦. عثمان ،عمر محمد فهد شيخ، إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية ، أطروحة دكتوراه ،جامعة دمشق، ٢٠٠٩.
٧. هناء التحنيطي وملك خصاونة ،دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الازمة المالية ،المؤتمر العلمي الدولي السابع "تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال :الفرص. التحديات .الأفاق"، للفترة من ٣. ٥ فبراير ، ٢٠٠٩، جامعة الزرقاء
٨. صالح صالح وعبد الحليم عمار الغربي ،كفاءة صيغ وأساليب التمويل الإسلامي في احتواء الازمات والتقلبات الدورية ،الملتقى الدولي (الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية)، للفترة ٢١.٢٠ أكتوبر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس .سيف ،الجزائر ، ٢٠٠٩
٩. حسن بالقاسم وعبد الكريم احمد قندوز ،قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية ،السعودية

١٠. ماهر الشيخ حسن، قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة
١١. ثريا عبد الكريم الابجي، دراسة جدوى الاستثمار في أحكام الفقه الإسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد ٢، ١٩٨٥
١٢. بوحفص جلاب نعناعه، الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي، مجلة المفكر، العدد ١١، الجزائر
١٣. محمد فوزي، آليات وضوابط تحقيق الاستقرار المالي في معاملات البنوك الإسلامية
١٤. غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية ٣٦، صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥
١٥. احمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، منشورات صندوق النقد الدولي ٢٠١٤
١٦. نازك حامد الهاشمي، الاستقرار المالي، بواسطة الموقع الإلكتروني الأتي: www.sudanile.com
١٧. صندوق النقد الدولي/دراسة صادرة (٢٠٠٨/٤/١٣) بواسطة الموقع الإلكتروني الأتي www.imf.org/external/arabic
١٨. إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي مارس
١٩. إبراهيم فاروق عباس أبو العز، مفهوم الائتمان المصرفي، بواسطة الموقع الإلكتروني الأتي www.bayt.com
٢٠. قيصر عبد الحفيظ اغبارية، سعر الفائدة المصرفية مفهومها وأثارها، فلسطين، ٢٠١٢.
٢١. حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، جامعة بغداد ٢٠٠٦
٢٢. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٢
٢٣. ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٣٢، ٢٠١٠.
٢٤. جمال أبو عبيد، إدارة القروض المصرفية غير العاملة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
٢٥. هيئة الأوراق المالية العراقية، ٢٠١٢.
٢٦. يوسف أبو فارة، قراءة في الازمة المالية، ٢٠٠٨، ص١٦، متوفر على الموقع: www.iefedia.com
٢٧. مريم جحنيط، الازمة المالية ومعالم البديل الإسلامي، ٢٠٠٩، ص ١٧.١٦ متوفر على الموقع: www.maktoob.com

المصادر الأجنبية

- ١-Hassan B.Gassan and Stefano Afchin,time series analysis of financial stability of banks;]Evidencefrom Saudi Arabia

- ٢- Ahmed M. Belouafi, Islamic Economics Research Centre, King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia, ٢٠٠٨.
- ٣- Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, Measures of Financial Stability – A review, Monetary and Economic Department, Bank of International Settlements, ifc Bulletin No ٣١
- ٤- Adam Gersl and Jaroslav Hermanek, Indicators of Financial System Stability ; Towards an Aggregat Financial Stability Indicator?, Prague Economic Papers, ٢٠٠٨